مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 16 / العدد : 1 (2021) ، ص 68– 97

دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر

An evaluation study of the reality of tourism investment in Algeria

صليحة عماري [1]، سعاد شعابنية [2] ، آسيا سعدان [3]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، amari.saliha@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، chaabnia.souad@univ-guelma.dz

[3] جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، saadane.assia@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/05 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من أجل اجراء دراسة تقييمية لما آل إليه، وذلك من خلال دراسة كل من مفهوم الاستثمار السياحي، أنواعه وأهدافه، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في الجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تواضع حجم الاستثمار السياحي في الجزائر رغم المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية والمادية المتوفرة، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته.

كلمات مفتاحية: الاستثمار السياحي، المقومات السياحية، الفنادق، المشاريع السياحية.

تصنيفات JEL : L83, E22

Abstract:

The aim of this study is to focus the light on the reality of tourism investment in Algeria by examining the concept of tourism investment, its types and its objectives, in addition to the analysis of

partial indicators in Algeria, and to achieve the results of the study both descriptive analysis approach was used.
The study has reached several results, the most important of which is a modest size of tourism investment in Algeria, despite the natural, historical, cultural and material resources available, the fact that reveals the necessity to activate some mechanisms that have the ability to strengthen and upgrade its levels.
Keywords: tourism investment, tourism resources, Hotels, Tourism Projects.
JEL Classification Codes : L83, E22

المؤلف المرسل: سعاد شعابنية، **الإيميل**: chaabnia.souad@univ-guelma.dz

1. مقدمة:

عرفت السنوات الأخيرة اهتماما بارزا بقطاع السياحة باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الهامة والتي تعد قاطرة لدعم اقتصاديات الكثير من الدول لاسيما تلك التي تملك المقومات الأساسية لدفعها.

وبما أن الجزائر ليست بمنأى عما يحدث على الساحة العالمية فقد اتبعت في الآونة الأخيرة عدة برامج لتشجيع الاستثمار بالقطاع السياحي بهدف زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والتخلص من التبعية لقطاع واحد وهو قطاع المحروقات، واعتمدت في ذلك على ما تملكه من مقومات طبيعية وبشرية ومادية لا يستهان بها.

إشكالية الدراسة: مما سبق نطرح الإشكالية التالية: **في ظل الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة في الجزائر ما هو واقع الاستثمار بهذا القطاع؟**

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- ماذا يقصد بالاستثمار السياحي؟
- ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- فيما تتمثل نقاط قوة وضعف هذا النوع من الاستثمار؟ وما السبل الكفيلة بترقيته؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضيات التالية:

- يمثل الاستثمار السياحي جزءا هاما من إجمالي الاستثمار في الجزائر.
- وفرت الدولة المناخ الملائم والمشجع للاستثمار السياحي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى التعريف بالاستثمار السياحي وتوضيح أهميته وانعكاساته على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة، وكذا محاولة تقييم واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، إضافة إلى تسليط الضوء على السبل التي يمكن أن تتبعها الدولة لتحفيز الاستثمار السياحي.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مجموعة من المصادر التي تنوعت بين الكتب، البحوث والدراسات والدوريات، والإحصائيات والتقارير المنشورة من قبل الهيئات الرسمية.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار السياحي.

المحور الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل النهوض به.

2. الإطار النظري للاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة نظرا لما يعود به من تدفقات مالية ضخمة تساهم بدرجة أساسية في التأثير إيجابيا على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

1.2.مفهوم الاستثمار السياحي وخصائصه:

تعددت تعاريف الاستثمار السياحي تبعا للزاوية التي ينظر إليه من خلالها، ومن بين أهم التعاريف نجد:

تعرّف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (العاني رعد رشيد، 2018، صفحة 19)

كما ويعرف الاستثمار السياحي أيضا على أنه القدرة الانتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المنتجة لهذا النشاط. (فرج سعد فاطمة، 2015، صفحة 4)

مما سبق يمكن القول أنّ الاستثمار السياحي هو عبارة عن توظيف الأموال في قطاع السياحة بجميع مكوناته المادية كبناء الفنادق والمرافق السياحية وكذا تطوير الكفاءات البشرية الممارسة للنشاط السياحي.

وتتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص تتمثل في: (رشيد، 2017، صفحة 7)

- الاستثمارات السياحية تكون في أصول لمدة طويلة وثابتة من 20 إلى سنة 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى من عالي التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي من دولة خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

2.2 **أهداف الاستثمار السياحي**: تتمثل أهم أهداف الاستثمار السياحي في: (عبد الناصر بن عبد الرحمان وآخرون، 2008، الصفحات 19-20)

- **اقتصادياً**: يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والمجتمع وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- توسيع مساهمة السياحة في الناتج الوطني، وتنمية البنى التحتية والمرافق العامة؛
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الصعبة؛
- زيادة القيمة المضافة، من خلال تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية الوطنية، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية (القطاع الخاص)، واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة..الخ؛

- **اجتماعياً وثقافياً**: يسعى الاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة اجتماعياً وثقافياً إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح والزائر بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمعات المحلية وتقاليدها وتراثها من ناحية، وفي الوقت نفسه العمل على تطوير الإمكانات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السياح، لإيجاد نوع من التواؤم والتجانس بين المنظومة الاجتماعية المحلية والمنظومة الاجتماعية والثقافية المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم واختلاطهم بالسكان المحليين، وتتضمن الأهداف الاجتماعية والثقافية ما يلي:

- **المساهمة في تنمية التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيقه بين المناطق والمحافظات المختلفة في الدولة**: ويتأتى ذلك من خلال قيام الدول بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة، وتوجيه إنشائها في مناطق الدولة المختلفة؛ مما يؤدي إلى تنمية هذه المناطق والمحافظات وتطويرها اجتماعياً.

- **توفير فرص عمل:** للاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل، خاصة في القطاع الخدمي، تفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، وفي هذا الخصوص لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة للاستثمار السياحي وصناعة السياحة (المرتبات المدفوعة)، وغير المباشرة الناتجة عن زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى.

- **الاستدامة البيئية:** إن أهداف الاستدامة البيئية مرتبطة بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وموارد التراث الثقافي والطبيعي، وحمايتها من التعرض لأي خلل أو آثار سلبية ناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة، وفي هذا الإطار لابد من العناية بأسس التنمية السياحية المستدامة وقواعدها ومبادئها، التي تراعي الاستغلال الأمثل للموارد الثقافية والطبيعية؛ لاحتياجات الجيل الحالي ومراعاة أجيال المستقبل، فأهداف الاستثمار في القطاع السياحي فيما يتعلق بالاستدامة البيئية يعمل على منع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها؛ هذا بالإضافة إلى المحافظة على مكونات البيئة وأيكلوجية المكان الذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان والبيئة؛ كما يعمل على تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج، والمستثمرين، ومتخذي القرار في القطاعين العام والخاص.

3.2. أنواع الاستثمار السياحي: ينقسم الاستثمار السياحي بصفة عامة إلى: (قتال جمال، بوخطاب ليلى رشيدة، 2018، الصفحات 31-32)

- **الاستثمار في مجال الخدمات السياحية:** وتشمل العديد من القطاعات الأساسية في النشاط السياحي أهمها:

- خدمات الإقامة: وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرفقية كالإطعام والخدمات الترفيهية الأخرى.
- خدمات النقل: وتشمل تشييد الطرق وتوفير سيارات النقل للسياح وكذلك بناء المطارات وتوفير خطوط النقل بين بلد السائح والدولة المضيفة.
- خدمات الاتصال: وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية والتي يزورها السائح وذلك توفير خدمات الانترنيت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

- **الاستثمار في الثروة السياحية:** وتشمل العديد من المجالات التي تملكها الدولة منها:

- الاستثمار في الموارد الطبيعية، وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة والمحافظة عليها.
- الاستثمار في الموارد الثقافية، من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

3. واقع ومقومات الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل النهوض به

أدركت الجزائر منذ فترة أهمية الاستثمار السياحي في تطوير الصناعة السياحية للدولة ما جعلها تقبل على تقديم مجموع من الامتيازات قصد رفع معدلاته قدر الإمكان.

1.3 مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر:

تمتلك الجزائر جملة من المقومات التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين أداء القطاع السياحي ونلخصها فيما يلي:

- **المقومات الطبيعية:** تقع الجزائر في الشمال الإفريقي، وتتمتع بمساحة شاسعة تقدر بـــــ 2.381.791 كم2، وتتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ وهي مناخ البحر الأبيض المتوسط ومناخ الاستبس والمناخ الصحراوي، أما من حيث التضاريس فتتميز الجزائر بتتابع أنواع مختلفة من التضاريس من الشمال إلى الجنوب وهي أقاليم مختلفة تتمثل في كل من الأطلس التلي والأطلس الصحراوي.

كما وتتمتع الجزائر بمجموعة من المحميات الطبيعية حيث نجد الحظيرة الوطنية للقالة وحظيرة جرجرة وحظيرة غابات الأرز وحظيرة الطاسيلي والحظيرة الوطنية للهقار وهناك مجموعة من الحظائر الوطنية مثل بلزمة، باتنة وتازا، جيجل وقورارية، حديقة التسلية والترفيه بن عكنون، حديقة التجارب "الحامة ".

وتوجد في الجزائر كذلك الكثير من الحمامات المعدنية التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على مستوى العالمي، والتي يمكن الاعتماد عليها لبناء سياحة حموية. (صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، 2017، الصفحات 56-57).

- **المقومات التاريخية والحضارية:** تزخر الجزائر بمعالـــم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب حضارات عديدة عليها نذكر منها: الحضارة النوميدية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كمدينة تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيبازة وشرشال وغيرها، ثـــم جاءت الحضارة الوندالية والبيزنطية وأخيرا الحضارة الإسلامية من خلال الخلافة الفاطمية، الحمادية والمرابطين الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا والخلافة العثمانية.

ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر موقع "التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية.

وتتميز مدينة الجزائر العميقة بتصميمها الإسلامي القديـــم والأوروبي الحديث، يعرف القديـــم منها باسم القصبة التي توجد في أعالي العاصمة وهي موقع سياحي هام لما تحويه من آثار عريقة، كما يوجد في الجزائر العاصمة قصور ومنازل فاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي.

ومن المواقع الجمالية أيضا وادي ميزاب بغرداية، الذي يعود تاريخ بناؤه إلى القرن العاشر ميلادي، ما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصميم بطابع صحراوي، كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها المتحف الوطني سيرتا ومتحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، والمتحف الوطني زبانة بوهران، والمتحف الوطني المجاهد بالجزائر العاصمة، والمتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، و المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ومتحف تيمقاد بباتنة، ومتحف هيبون بعنابة. (بن طالبي فريد وآخرون، 2020، الصفحات 8-9)

- **المقومات المادية والمالية:** وتتمثل أهم عناصرها في:

- شبكة النقل: تعتبر شبكة النقل من لبنى التحتية الداعمة لقطاع السياحة وتتوفر الجزائر في هذا المجال على:

✓ شبكة الطرق الجزائرية: تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 216 1 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.

كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، التشاد وتونس.

- ✓ شبكة السكك الحديدية: تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر بـــ 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد.
- ✓ لنقل الجوي: طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ أنه تم إنفاق ميزانية تقدر بحوالي 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017، وتمتلك الجزائر 35 مطارا منها 13 دولية.
- ✓ النقل البحري: تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (**CNAN**) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. وتتم معظم الانشطة التجارية الدولية عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري نذكر منها: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو/ بتيونا، بجاية، مستغانم، غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها استفادت من هاته العملية باستثناء محطات النفط والغاز.
- ✓ النقل الحضري: دعم النقل الحضري بعدة وسائل ابتداءا بميترو الجزائر إلى جانب إنشاء مترو وهران، كما أطلقت الجزائر مخطط أخر لتنمية و تحديث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية أي الترامواي في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.
- ✓ المواصلات السلكية واللاسلكية: تمتلك الجزائر شبكة اتصالات معتبرة تربطها بكوابل بحرية تحت البحر وبخطوط مع كل من فرنسا وإيطالية والمغرب وتونس،

كما يوجد بالجزائر عدة محطات أرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية تدعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الأنترنت، أما فيما يخص الشبكة الهاتفية في الجزائر فهي تغطي أغلب التراب الوطني حيث أنها في نمو وتحديث مستمرين. (مجيد شعباني، بوسته محمد، 2017، صفحة 225) .

- **الامكانيات المالية:** يتشكل النظام البنكي الجزائري في نهاية 2017 من 29 بنكا ومؤسسة مالية بحوالي بحوالي 145 1 وكالة عمومية و364 وكالة تابعة للبنوك الخاصة موزعة على كامل التراب الوطني وهو عدد معتبر. (تقرير بنك الجزائر، 2018، الصفحات 68-69).

2.3 تحليل لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمقوّمات سياحية هامة، إلا أن قطاعها السياحي لا يلقى اهتماما كبيرا في حركة الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث أنه طيلة الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017 لم يتعدّ الاستثمار في السياحة 8,59% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية المصرّح بها والمقدّرة قيمتها بـــ 1228830 مليون دج، وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من حيث عدة نقاط:

- **من حيث القوانين المنظمة للاستثمارات السياحية في الجزائر:** لقد اتضح للدولة الجزائرية أن الاستثمار السياحي يعاني من عراقيل حالت دون النهوض به وأثرت سلبا على القطاع السياحي ككل، مما جعل الحكومة تقوم بإصدار جملة من القوانين والتشريعات الهدف منها تنظيم وتسهيل الإجراءات القانونية لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر، ويمكن عرضها كما يلي:

- قانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة: صدر هذا القانون في 17 فيفري 2003 الذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكل أدوات وآليات تطبيقها؛

- قانون رقم 03-02: الذي ينظم القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ، وقد صدر هذا القانون في 16 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 17 فيفري 2003م؛
- مرسوم رقم 06-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها: الصيادر بتاريخ 25 شعبان عام 1427هـ الموافق لـ 18 سبتمبر 2006؛
- المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 جانفي 2007: المحدد لكيفيات إعادة بيع الواقعة داخل التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز لها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 07 69 المؤرخ في 01 صفر عام 1428هـ الموافق لـ 19 فبراير 2007م الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال المياه الحموية؛
- القرار المؤرخ يوم 10 سبتمبر 2009 الذي يحدد الشروط والكيفيات ومقاييس استغلال الهياكل المعدة للفندق.

- **من حيث المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي:** تحاول الجزائر في الوقت الراهن تصحيح مسار التنمية انطلاقا من بعث مشاريع سياحية متنوعة وقد قدر عدد المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خلال سنة 2017 بـ 1266 مشروعا فقط، هذا العدد الذي لا يمثل سوى 2% من العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يعكس عدم الإقبال على الاستثمار السياحي من قبل المستثمرين.

وفيما يلي ندرج جدولا يوضح المشاريع الاستثمارية في الجزائر من حيث العدد والقيمة ومناصب العمل التي يوفرها كل قطاع مقارنة بالقطاع السياحي:

الجدول 1: المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2002–2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

Source: Bilan des déclarations, Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le 13/07/2021

إن الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي في الجزائر لا يستقطب إلا عددا قليلا من المستثمرين حيث قدر عدد المشاريع المصرح بـــــــها 19 مشروعا وهي تمثل 2,11% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية بما قيمته 128234 مليون دج وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

وفيما يلي ندرج جدولا آخر يوضح المشاريع الأجنبية المصرح بها في الجزائر من حيث العدد والقيمة ومناصب العمل التي توفرها حسب القطاعات الاقتصادية الخدماتية منها والإنتاجية لنتمكن من مقارنة هذه المشاريع بين قطاع السياحة وبقية القطاعات:

الجدول 2: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة في القطاع السياحي مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

Source: Bilan des déclarations, Agence Nationale de Développement de L'Investissements (ANDI), http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018, consulté le 13/07/2021

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المشاريع الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة قليلة جدا من حيث العدد والقيمة إذا ما قورنت بالقطاع الصناعي وقطاع البناء والخدمات سواء من حيث القيمة أو العدد.

ومن أجل النهوض بقطاع السياحة قامت الحكومة باعتماد مخططا توجيهيا للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) والذي يعد مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وفيما يلي ندرج جدولا

يوضح وضعية المشاريع السياحية سواء المنجزة منها أو التي هي في طور الإنجاز وحتى المتوقفة:

الجدول 3: وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية للسنوات 2015-2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع
المنجزة	**58**	**106**	**107**	67	107	**87**
طور الانجاز	**504**	**584**	**764**	799	889	**804**
المتوقفة	**101**	**119**	**147**	181	239	**308**
غير المنطلقة	**607**	**793**	**928**	1631	2201	**1380**

المصدر: من اعداد الباحثات اعتمادا على الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: https://www.mta.gov.dz/ consulté le 03-09-2021

يلاحظ من الجدول أعلاه أن وتيرة الإنجاز المتبعة في تنفيذ المشاريع جد بطيئة وأن عدد المشاريع غير المنطلقة يزداد في كل سنة مقارنة بالمشاريع المنجزة والتي تشكل بدورها النسبة الأقل من عدد المشاريع المبرمجة، أما المشاريع في طور الإنجاز فهي لم تبلغ نسبة النصف مما كان من المفروض أن ينجز مما يعكس المفارقة بين ما خطط له وما تم تنفيذه، ويستدعي البحث عن السباب الحقيقية وراء هذا الإنجاز الجد متواضع.

أما بالنسبة لمشاريع الاستثمار السياحي في مجال الفندقة والإيواء فقد شهد العدد الإجمالي للفنادق والإقامات تطورا بسيطا خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل عددها من 1195 فندقا وهيئة إيواء سنة 2015 بسعة تقدر بـــ 102244 سرير إلى 1231 فندقا وهيئة إيواء سنة 2016 بسعة تقدر بـــ107420 سرير إلى1289 فندقا وهيئة إيواء سنة 2017 بسعة تقدر بـــ 112264 سرير ، ليصل سنة 2020 الى 2579 مشروعا فندقيا، إلا أن عدد هياكل الإيواء غير المصنفة يكاد

يتساوى مع عدد الهياكل المصنفة مما يعكس سوء الخدمات المقدمة نسبيا، إلى جانب سيطرة كلية في السنوات الثلاث للفنادق من الصنف1 والتي لا تشجع على استقطاب السياح الأجانب، ناهيك عن ارتفاع أسعار الإيواء السياحي مقارنة بدول الجوار.

الشكل 1: وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق للسنوات 2015-2020

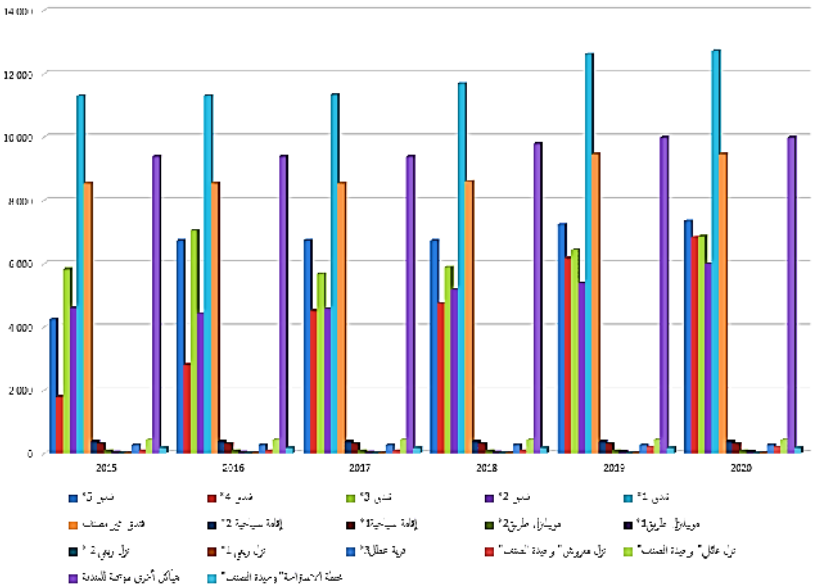

المصدر: الإيواء السياحي، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع الالكتروني: https://www.mta.gov.dz/; consulté le 03-09-2021

- **من حيث تدفق السواح إلى الجزائر:** بلغ العدد الإجمالي للسواح الوافدين عبر الحدود الجزائرية الجزائر 056 371 2 سائحًا في نهاية سنة 2019 وقد انخفض هذا العدد بنسبة 10.77٪ مقارنة بسنة 2018، ويمكن تفسير هذا الانخفاض من خلال الظروف غير المستقرة التي لها تأثير سلبي على دخول السياح للجزائر، ومن ناحية أخرى من خلال الأسواق التنافسية الجذابة لا سيما إذا تعلق الأمر بالأسعار والتسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة. وهذا الانحدار تم تسجيله في شهر أفريل، أوت

وديسمبر. وقد بلغ عدد السياح الأجانب والذين يمثلون ما نسبته 81,56% من مجموع السياح 778 933 1سائحًا. أما السائحين الجزائريين المقيمين بالخارج فقد بلغ عددهم 437.278 سائحًا بنسبة تقدر بـــ 18.44٪ من إجمالي السائحين الوافدين.

وبشكل عام يلاحظ أن سنة 2019 تميزت بانخفاض في دخول السواح، ولا سيما دخول السياح الجزائريين المقيمين بالخارج بنسبة انخفاض 31,50%، وكذلك السياح الأجانب بنسبة انخفاض 4,21%، ومن جهة اخرى تم تسجيل زيادة طفيفة لحركت الجزائريين المقيمين عبر الحدود الجزائرية، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ معدل نموها 2,17% مقارنة بعام 2018. وبالتالي فإحصائيات التدفقات السياحية في الجزائر المسجلة لعام 2019 تظهر فجوة قدرها 3 360758، لصالح حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود الجزائرية. وندرج فيما يلي شكلا توضيحيا لتطور تدفق السواح من سنة 2015 الى غاية نهاية سنة 2019:

الشكل 2: تطور تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية للفترة (2015-2019)

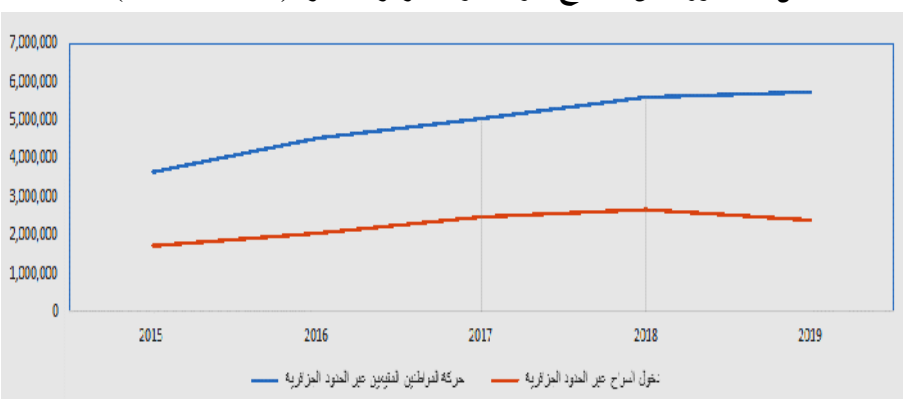

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:

المقومات الاساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليديـــة (mta.gov.dz)أطلع عليه: 03-09-2021

- **من حيث مردود الاستثمار في القطاع السياحي:** يساهم القطاع السياحي على غرار غيره من القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية في الجزائر، ويعتبر هذا القطاع قطاعا اقتصاديا لا غنى عنه بسبب ضخه للعملة الصعبة وجذبه للاستثمارات الأجنبية وكذا توفيره لمناصب الشغل إضافة الى تحقيقه مفهوم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، الحضارية والتاريخية بما يخدم الاقتصاد والمجتمع، وقد حقق قطاع السياحة حسب تقرير صندوق النقد العربي خلال العقود الأخيرة معدلات نمو مرتفعة وزادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العالمي لتمثل نحو 4.10 في المائة خلال سنة 2019، ليصبح بذلك من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة مستويات التشغيل والحد من الفقر، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات، و تعزيز الاحتياطيات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبي. (محمد اسماعيل، جمال قاسم، 2020).

ونظرا لما يشهده العالم والاقتصاد العالمي تحديدا من التأثر الكبير بجائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم فقد عرف القطاع السياحي في مختلف دول العالم تدهورا كبيرا وغير مسبوق مما عرض الملايين من مواطن الشغل في قطاع السياحة للخطر، إضافة الى فقدان محتمل وكبير للعائدات من النقد الأجنبي، وارتفاع العجز في موازين المدفوعات، بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة. وفيما يلي نبرز مردود الاستثمار في هذا القطاع وبعبارة أخرى نبرز مدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري:

- **من حيث المساهمة في توفير مناصب العمل:** تعرف السياحة على أنها صناعة تتكون من مجموعة من الأنشطة لذا فهي تمتلك قدرة كبيرة على تأمين فرص العمل وايجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات الأخرى التي لها عالقة بالقطاع السياحي فمثال لو

نأخذ الفندقة نجد أن معظم الدراسات التي أُجريت أثبتت بأن بناء كل غرفة فندقية جديدة قادر على خلق 3 مناصب عمل مباشرة وذلك نظرا لتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى مما يسمح بإنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعِدة لها بمختلف أنواعها والتوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا (طه ياسين مرباح وآخرون، 2020، صفحة 342)، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في من كثير الأحيان، كما ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة المداخيل الفردية بسبب توفير فرص عمل جديدة، إضافة إلى تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

وندرج فيما يلي جدولا يوضح عدد مناصب العمل التي يوفرها قطاع السياحة في الجزائر:

الجدول 4: التوظيف في قطاع السياحة (فنادق– مقاهي–مطاعم)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	**261289**	**265803**	**270317**	**300000**	**308027**	**320000**

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:

03-09-2021: :المقومات الاساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليديـــة(mta.gov.dz)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ الارتفاع المستمر لعدد العمال ضمن القطاع السياحي حيث ارتفع عدد مناصب العمل ضمن هذا القطاع من 261289 عاملا سنة 2014 الى 320000 عاملا سنة 2019 وهذا ما يدل على المردود الجيد للاستثمار في هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري والمجتمع ككل.

- **من حيث المساهمة في ميزان المدفوعات:** ترتبط الإيرادات السياحية بالطلب السياحي خصوصا من الأجانب الذين يدفعـــون بالعملات الصعبة، حيث تقدم السياحة منتجا سياحيا تصديريا يساهم في تنويع الصادرات ودعمها وبأسعار تحـــدد داخليـــا وتميمن عليها الدولة المستقبلة بمفردها، أي لا تبقى الصادرات في هذه الحالـــة رهينـــة لقرارات خارجية كما في صناعة النفط، وبالتالي فإن السياحة يمكن أن تساهم كصناعة تصـــديرية في تحســـين ميـــزان المدفوعات للدولة المستقبلة وتدعم قيمة عملتها المحلية خاصة إذا حقق الميزان السياحي فائضا، كما يمكن أن تساهم السياحة في دعم ميزان المدفوعات عن طريق جذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في المجال السياحي، بالتالي دعم حساب رؤوس الأموال كمكون فرعـــي مـــن ميـــزان المدفوعات، لذا تعتبر السياحة مصدرا للعملة الصعبة وبالتالي داعما أساسيا في حساب النقد الاجنبي والذهب، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طـــرف المـــواطنين في الخـــارج كواردات (خروج العملة الصعبة)، وفي حالة تسجيل فائض في الميزان السياحي فإن هذا الفائض بالنقد الأجنبي سيســـاهم في رفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. (بعلول نوفل، طلحي سماح، 2020، الصفحات 45-46)

وفيما يلي جدولا يوضح تطور حصة قطاع السياحة الجزائري في ميزان المدفوعات:

الجدول 5: تطور حصة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات (فنادق- مقاهي- مطاعم) للفترة (2016-2021)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ايرادات	304	209	141	169	165
نفقات	677	475	580	494	500

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:

03-09-2021:المقومات الاساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليديـــة(mta.gov.dz)

بمقارنة الإنفاق السياحي مع الإيرادات نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السواح الغير مقيمين، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادلات النقدية فيما يتعلق بتحويل العملات يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج.

- **من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:** تعتبر مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا مقارنة ببقية الدول العربية، حيث لا تتعدى هذه النسبة قيمة 1,65% في مجمل الفترة 2016-2017، حيث حققت أعلى قيمة في سنة 1920 بـــ 1,8 %. والجدول أدناه يوضح تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 6: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (فنادق- مقاهي- مطاعم) للفترة 2016-2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة في PIB (%)	1,4	1,6	1,7	1,8	1,1	1,65(الثلاثي الأول)

المصدر: احصائيات وزارة السياحة من الموقع:

03-09-2021:المقومات الاساسية للسياحة – وزارة السياحة والصناعة التقليديـــة(mta.gov.dz)

4. سبل النهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر :

على الرغم مما تمتلكه الجزائر من مقومات هامة تجعلها قطبا سياحيا دافعا لاقتصادها نحو التقدم والازدهار الا أن النقائص والمعوقات التي يعيشها هذا القطاع حالت دون بلوغه الأهداف المنشودة، فقد أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر والاستثمار فيه وهي: (سعيداني رشيد، 2017، صفحة 9)

1.4. **النقائص والمعوقات التي تعتري القطاع السياحي**: ونذكر منها:

- **غياب النظرة الجادة للمنتجات السياحة الجزائرية**: وخير دليل على ذلك وجود مواقع أثرية وسياحية بلا صيانة وبلا اهتمام وغير مثمنة بصورة كافية، إضافة غياب المنتجات المثيرة للجذب السياحي...الخ؛
- **النقائص التي تعانيها وكالات الأسفار**: وخير دليل على ذلك غياب التحكم في التقنيات الحديثة للتسويق، وعدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير والتسويق الالكترونيين على غرار خدمات تنظيم الحجوزات، ودليل ذلك خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، إضافة إلى غياب مخطط لتكوين العاملين بهذه الوكالات وعدم وجود وعدم وجود ميثاق وطني مفصل يحكم المهنة؛
- **نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق،**
- **رداءة نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية**: ودليل ذلك النقص الذي تعانيه الفضاءات العامة والخاصة من حيث النظافة والصيانة كوسائل الترفيه المتآكلة وغير المؤهلة لاستقبال السواح، وغياب خدمات جذابة لإبراز المنتجات المحلية، وكذا عجز في تسويق المنتوج السياحي الجزائري، وضعف الاتصال

الداخلي والخارجي بسبب ضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، هذا بالإضافة إلى انعدام أدوات الإعلام المتعلقة بالأنشطة السياحية؛

- **ضعف تكنولوجيات الاعلام والاتصال المستخدمة في السياحة:** ودليل ذلك ضعف وتقريبا انعدام مواقع الانترنت التي تنشر الثقافة السياحية للبلاد مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء واهمال بقية الأماكن السياحية في البلاد، دون أن ننسى صعوبة التكيف مع التطور المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال المستخدمة في قطاع السياحة؛
- **ضعف نوعية النقل والمواصلات:** ودليل ذلك عدم قدرة خدمات نقل على تلبية كم ونوع الطلب عليها، والتسعيرة المبالغ فيها لخدمات النقل مقارنة مع الممارسات الدولية، هذا دون أن ننسى سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إلى ذلك عدم التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج؛
- **بنوك وخدمات مالية غير متكيفة:** ودليل ذلك عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، إضافة إلى القوانين التي لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، وكذا تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي؛
- **ضعف الأمن والذي يعتبر مسألة أساسية:** ودليل ذلك غياب الأمن الصحي الغذائي، الإضرابات المتواصلة، ... الخ.

2.4. أهم الأساليب الكفيلة بتفعيل الاستثمار السياحي: عموما فإنّ تفعيل الاستثمار السياحي يتطلب من الدولة العمل فعليا على وضع مخططات تحقق ذلك بالاعتماد على تغطية عدة نقاط أهمها:

- تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي: تعتبر التشريعات والقوانين المتعلّقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها، ولذلك لا بدّ من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتأقلما مع المتغيرات الخارجية ومختلف التحديات التي تواجه القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي من خلال (ولد اعمر الطيب، بلقنيشي الحبيب، 2018، صفحة 173):

- تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار مع ضرورة وجود قانون موحّد له بنصوص تضمن حماية المستثمر من مختلف المخاطر وتكفل حقوقه؛
- مراعاة توافق التشريعات مع القوانين المصدرة سابقا وتماشيها مع القواعد التي يفرضها انفتاح الجزائر على العالم الخارجي وهيئاته وتنظيماته الدولية؛
- تدعيم الإطار المؤسسي بهيئات وتنظيمات تساعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مختلف المهام وباقي الهيئات، مع ضمان التنسيق التام الأفقي فيما بينها والعمودي مع الوزارة المعنية بتحديد الصلاحيات والمهام تفاديا للتداخل دو ن أن يتعارض ذلك مع إعطائها صلاحيات أوسع واستقلالية أكثر في قراراتها عن السلطات العمومية؛
- تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- **تحسين الجانب التمويلي**: وذلك من خلال:

- اعتماد الشراكة في العملية التمويلية لتقليل ضغوط وأعباء التمويل على القطاع العام بـــإشراك القطاع الخاص في الاستثمار السياحي كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة ممّا يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدّم؛

- تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري...وغيرها؛ وكذا إنشاء صندوق لضمان القروض خاص بالسياحة؛
- إعطاء أولوية للاستثمار السياحي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية، ممّا يسمح بتقليل التكاليف وهو ما ينعكس على أسعار المنتج السياحي التي تعتبر مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في الدول المجاورة كالفنادق، الإطعام...إلخ. (شعابنية سعاد، حليمي حكيمة، 2018، الصفحات 348-349)

- **إعطاء دفع للعقار السياحي**: وهو يمثل حلقة مهمة في سلسلة الاستثمار السياحي، حيث يقع على عاتق الدولة توفير الأراضي لاستقبال المشاريع الاستثمارية، باستعمال الأدوات القانونية للتهيئة على المستوى المحلي وعن طريق تخصيص مناطق للتوسع السياحي.
- **ضرورة توفير بعض المتطلبات ذات الطابع التقني**: إن نجاح المؤسسات السياحية في ترويج خدماتها أصبح يعتمد بشكل كبير على كفاءة استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في جميع تعاملاتها بهدف تيسير وصول المعلومات والبيانات إلى عملائها المستهدفين في مختلف الأسواق العالمية، قصد الرفع من حصصها السوقية وزيادة الطلب على خدماتها. ومن بين هذه المتطلبات نذكر (صاطوري الجودي، بوعلاق سعدية، 2017، صفحة 159):

- إنشاء موقع ويب خاص بالمؤسسة السياحية: بحيث يتيح لها عرض خدماتها السياحية وإبراز مواصفاتها وأسعارها ونظم توزيعها وأساليب وقنوات الدفع الإلكتروني والتقليدي، كما يمكن تضمين هذا الموقع بكافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمناطق السياحية وحسب خصوصية كل منطقة من أجل الترويج لها ودفع السياح لزيارتها.

- استخدام تكنولوجيا محركات البحث والفهارس: تسعى المؤسسات السياحية إلى تعريف محركات البحث والفهارس المختلفة بموقعها الإلكتروني على الإنترنت من خلال الدخول إلى هذه المحركات والفهارس وتزويدها بوصف جد مختصر عن موقع المؤسسة السياحية، وهذه التكنولوجيا تسهل عملية وصول الزبون إلى الموقع الإلكتروني عندما يبحث عبر الشبكة العنكبوتية عن الخدمات السياحية تتوفر في محرك البحث.
- الأشرطة الإعلانية: وتضم معلومات مختصرة حول المؤسسة السياحية وموقعها الإلكتروني، كما تحتوي على ارتباط يوصل إلى موقع ويب الجهة السياحية المطلوبة أو يؤدي إلى تقديم تفاصيل أكثر حول موقعه الجغرافي وخدماته، وهذه الأشرطة قد تكون متحركة أو ثابتة وتكون غالبا ملونة وتتضمن أشكالا وصورا مصممة في شكل رسالة موجهة للسائح.
- البريد الإلكتروني: يعد وسيلة اتصال سريعة جدا، إذ تصل الرسالة إلى أي مكان في العالم في ثوان، كما أنه يتيح للمرسل إرسال الرسالة الواحدة بما تتضمنه من صور ورسومات إلى أكثر من شخص في آن واحد.
- غرف المحادثات الفردية والجماعية: تستطيع المؤسسات السياحية أن تتصل مع عملائها الحاليين والمرتقبين من خلال غرف المحادثة، إذ يقوم مسئولو الترويج والبيع بإعلام السائح وإقناعه بالخدمات السياحية من خلال موقع المؤسسة السياحية على الإنترنت.

– **المخططات التوجيهية للتهيئة والعمران للبلديات:** يجب على مصالح التعمير على المستوى المحلي (الولاية- البلدية) دراسة إمكانية تخصيص قطع من الأراضي لاستقبال المشاريع الفندقية والترفيهية عند إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير للبلديات ذات الطابع السياحي، كما يجب على السلطات المحلية تشجيع

المستثمرين للتوجه إلى قطاع السياحة. (بن زكورة العونية، 2016، صفحة 49).

5.الخاتمة:

على ضوء ما تقدم يمكن القول أنّه على الرغم من الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تملكها الجزائر والبرامج التي اعتمدتها لتدعيم الاستثمار السياحي ورفع معدلاته إلا أنه يبقى دون المستوى المخطط له والذي لا يجعله يزاحم بقية القطاعات الاقتصادية، حيث سجلت معظم المشاريع السياحية حالات مرتفعة من التأخر في الإنجاز إلى جانب توقف البعض منها، والذي قد يعود بدرجة كبيرة إلى تعقد بيئة الاستثمار في الجزائر.

إن تحفيز الاستثمار السياحي في الجزائر يستدعي تبني جملة من الاجراءات أهمها:

- العمل على خلق مناخ استثماري ملائم واعطاء امتيازات حقيقية للمستثمرين والقضاء على كل الصعوبات التي يواجهونها، لاسيما ما يتعلق منها بالإجراءات التمويلية والإدارية والعقار السياحي.
- ضرورة العمل على خلق منظومة متكاملة لتدعيم القطاع السياحي ابتداء من نشر الثقافة السياحية والتسويق الفعلي للجزائر كوجهة سياحية من قبل الوكالات السياحية التي تكز على الأسواق الخارجية، إضافة إلى العمل على تفعيل المحافظة على الامكانيات السياحية خاصة الثقافية والتاريخية والطبيعية التي لا تلقى اهتمام؛
- خلق سوق تنافسية للمنتوج السياحي بما يسمح بتحسين جودة الخدمات المقدمة والمشاريع الاستثمارية المنجزة، إضافة دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- تدعيم الإطار القانوني بتشريعات تنظّم أنشطة الاستثمار لاسيما السياحية منها؛
- العمل على دعم وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في جميع المعاملات السياحية بهدف تيسير وصول المعلومات والبيانات إلى العملاء المستهدفين في مختلف الأسواق العالمية.

- الصلاحيات والمهام تفاديا للتداخل دو ن أن يتعارض ذلك مع إعطائها صلاحيات أوسع واستقلالية أكثر في قراراتها عن السلطات العمومية؛
- تطهير المحيط الإداري من كلّ أشكال البيروقراطية والفساد واتخاذ تدابير جادة في تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- تحسين الجانب التمويلي، وذلك من خلا اعتماد أسلوب الشراكة في العملية التمويلية لتقليل ضغوط وأعباء التمويل على القطاع العام بـــإشراك القطاع الخاص في الاستثمار السياحي كشريك استراتيجي للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة ممّا يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدّم؛ هذا بالإضافة إلى ضرورة تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري...وغيرها؛

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- العاني رعد مجيد، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، (الطبعة الأولى)، دار كنوز المعرفة، الأردن.

- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة، (2008): الاستثمار السياحي في محافظة العلا، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، سوريا.

المقالات:

- فرج سعد فاطمة، (2015): الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية- دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، (العدد19).

- سعيداني رشيد، (2017): أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، (العدد02).

- قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، (2018): واقع السياسة الإستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، (العدد،).

- صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، (2017): السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول، مجلة نماء للاقتصاد والإدارة، (العدد02).

- بن طالبي فريد وآخرون، (2020): القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.

- خالفي علي، خيري محمد،(2019): دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، (العدد01).

- مرباح طه ياسين وآخرون، (2020): الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 10).

- بعلول نوفل، سماح طلحي، (2020): مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد15، (عدد 01).

- ولد اعمر الطيب، بلقنيشي الحبيب، (2018): مدى فعالية الحوافز المتعلقة بالاستثمار في ظل التطور التشريعي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، المجلد 03، (العدد 5).

- شعابنية سعاد، حليمي حكيمة، (2018): بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار السياحي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، (العدد 9).

- صاطوري الجودي، بوعلاق سعدية، (2017): التسويق السياحي الإلكتروني بين متطلبات التنفيذ وحتمية الواقع، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، (العدد 04).

- بن زكورة العونية، (2016): دور الفاعلي والشركاء في إستراتيجية التنمية السياحية (حالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (العدد 51).

التقارير:

- بنك الجزائر، (2018): تقرير سنوي حول الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، صادر بجويلية 2018.

مواقع الانترنيت:

- قطاع النقل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport:0606--2021

- الإيواء السياحي، جداول القيادة للإحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015- 2016- 2017، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع الالكتروني:

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7261&lang=ar: 05-07-2021

- محمد إسماعيل، جمال قاسم، (2020): أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، للمزيد من التفاصيل أنظر منشورات صندوق النقد العربي على الموقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2020/ar : 05-09-2021